اللغة العربية في عصر العولمة*

قد لا يكون من المناسب أن ننحاز إلى تعريف محدد للعولمة في بداية هذا الحديث فقد كثرت التعريفات التي أطلقها الباحثون والدارسون لهذه الظاهرة التي تلف العالم الآن، والتي ذهبوا في تفسيرها والحديث عن آثارها كل مذهب.

ومن هؤلاء من يرى أن تعريف العولمة الجامع المانع لم يوجد بعد، نظرا لعدم اكتمال الظاهرة ووضوح تآثيراتها. ولعل في هذا الاتجاه شيئاً من الصواب، إذ كيف نعرف شيئاً ما زال في حالة التكون والتشكل، ولعل ما يشهد لذلك أن كثيراًمن المثقفين العرب عندما قرأوا أدبيات العولمة الغربية أول الأمر ظنوا أن العولمة، وبخاصة في صورتيها الإنتاجية والمالية، تنطوي على تدويل متساو للإنتاج والمال بين دول العالم المختلفة، دون أن ينتبهوا إلى أن هذا التدويل يصب بالدرجة الأولى في مصلحة دول المركز في أوروبا وأمريكا، وأن دور دول الهامش ـ كما سماها فارلشتاين في نظريته الاجتماعية المتعلقة بالنسق العالمي منذ ما يقارب العشرين عاماً ـ ليس إلا دوراً ضئيلاً يتمثل في إيجاد القاعدة لمؤسسات التمويل الضخمة والشركات المتعددة الجنسيات كي تنتج بضاعتها من خلال مراكز قد تَستخدم فيها

الأيادي العاملة الرخيصة والمواد الأولية المتوافرة، إن وجدت. وإلا استوردَت الثنتين وكانت الدولة المضيفة مجرد قاعدة للإنتاج والتوزيع عليها وعلى دور الجوار.

وبمعنى آخر تتحول هذه الدولة أو تلك إلى قاعدة للاستهلاك وبخاصة إذا كانت من الدول ذات الموارد الطبيعية.

ومثل هذا الوضع لا يختلف عملياً كثيراً عما كان عليه الأمر عند بدء الاستعمار الأوروبي للعالم منذ بدايته في القرن الخامس عشر الميلادي وبعده، حين ساد نوع من التبادل غير المتكافئ بين دول الهامش والمركز[1]، فقد تسبب الاستعمار في الماضي بـ "إقامة نظم اقتصادية ـ اجتماعية منبتة الصلة بالتاريخ الوطني والقومي الأصيل للمجتمعات المستعمرة، فبعد أن كانت هذه المجتمعات تنتج وتتاجر لنفسها ومع بعضها البعض ومع غيرها على قدم المساواة ولو بشكل تقريبي، أصبحت هذه المجتمعات تنتج وتتاجر لغيرها"[2].

غير أن ما يهمنا الآن أن نظرية المركز والهامش وإن وجدت بعض الانتقادات من بعض الباحثين الغربيين من حيث التناول من قبل صاحبها[3] إلا أنها قد أثبتت وجودها عملياً، بشكل أو بآخر، في العصر الحديث الذي يكثر فيه الكلام عن العولمة وتأثيراتها المختلفة. وبعيداً عن التعقيدات الاقتصادية تبدو العولمة

في أوضح صورها ظاهرة تكرس الهيمنة المركزية لدول الشمال المتقدمة على دول الجنوب النامية أو المتخلفة، ومن خلال هذه الهيمنة تفرض شروطها الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وإذا اقتصرنا على الجانب الثقافي باعتبار اللغة هي أبرز معالمه نجد أن الهيمنة الثقافية تعد نتاجاً مقصوداً أو غير مقصود لظاهرة العولمة فلا شك أن أذرعة العولمة الطويلة المتمثلة في الشركات المتعددة أو المتعدية الجنسيات وشبكات الإعلام العملاقة والأخطبوطية، وما يصاحب مواكب العولمة من أنماط السلوك والممارسات، يمثل اختراقاً صارخاً لخصوصيات الشعوب وثقافاتها. الأمر الذي ينذر بالتهديد لهويات هذه الشعوب، ولا شك أن الشأن الثقافي لكل أمة هو الذي يحدد بقوة ملامح هويتها، وعندما نتكلم الآن عن الثقافة فإنما نتكلم عنها بمنظورها الواسع المستمد من عقيدة الأمة ولغتها وتراثها المشترك.

وتعد اللغة من أهم الملامح التي تكون هوية الأمة وتميزها عن غيرها من الأمم، فاللغة والدين هما العنصران المركزيان لأي ثقافة أو حضارة، كما يؤكد ذلك هنتجتون في كتابه "صدام الحضارات"[٤] ومن هنا فإن أي تحد لثقافة ما ينطوي على تحد للغتها، فهل تواجه العربية تحدياً من هذا النوع في عصر العولمة؟

إن كل لغة تتعرض للاحتكاك باللغات الأخرى هي لغة مرشحة للتحدي، ذلك أن الاحتكاك الحضاري يستتبع احتكاكاً لغوياً في الغالب بين اللغة الأصلية واللغة الوافدة. عندما كان العرب يعيشون منعزلين نسبياً في جزيرتهم العربية لم تكن لغتهم تتعرض للاحتكاك بالدرجة التي تؤثر فيها تأثيراً عميقاً، ولذلك اقتصرت التأثيرات الأجنبية فيها على بعض الألفاظ التي أفادها التجار أو الشعراء من البلدان المجاورة، والمتعلقة في الغالب بأسماء الأدوات أو النباتات التي لم يكن للعرب بها عهد في جزيرتهم.

لكن بعد أن انتشر العرب في بلاد الله الواسعة، بفعل الفتوحات، واستقروا في الأمصار الإسلامية التي دانت بالإسلام أخذت التحديات تواجه العربية بفعل احتكاكها بلغات البلاد المفتوحة، ومع أن اللغة العربية في ذلك الوقت كانت هي التي تكسب الجولات المختلفة، فتنتصر على تلك اللغات في بلدانها، وتحول أبناءها إلى الثقافة العربية واللغة العربية كما حدث في فارس ومصر على سبيل المثال، إلا أن تأثير هذه اللغات الأجنبية عليها كان واضحاً بالدرجة التي جعلت المخلصين من علمائنا القدماء يبادرون إلى جمع اللغة من أفواه العرب الأصلاء، ويضعون القواعد النحوية من أجل تفادي اللحن.

أما في العصر الحاضر فإن اللغة العربية تواجه بتحديات شرسة من قبل قوى العولمة المختلفة، المتمثلة في المصالح المادية الناجمة عن الاتصال بالأجنبي، والتأثير الإعلامي القائم على الصخب والضجيج والتبشير باللغة الإنجليزية على أنها اللغة العالمية التي هي لغة البشر.

والواقع أن الادعاء بأن اللغة الإنجليزية لغة عالمية ادعاء ليس له نصيب من الصحة عندما يوضع على محك البحث العلمي. ونحن هنا لا نلقي الكلام على عواهنه، وإنما نفيد من بحث ساموبل هنتجتون في كتابه "صدام الحضارات" الذي أثبت فيه أن القول بعالمية اللغة الإنجليزية ما هو إلا وهم كبير، بل إن المعلومات المتوافرة لديه تظهر العكس فقد كان عدد الذين يتحدثون الإنجليزية في العالم بوصفها لغة أولى لهم سنة ١٩٩٢م لا يزيد عن ٦,٧٪ من بين المتحدثين بلغات يزيد من يتكلم بها عن مليون نسمة، بل إنه يبين أن نسبة المتحدثين بالإنجليزية قد تدنى سنة ١٩٩٢م عنه في سنة ١٩٥٨م التي كان يوازي فيها المتحدثون باللغة الإنجليزية نسبة ٨,٩٪ ويخلص إلى النتيجة الآتية وهي "أن لغة تعد أجنبية لدى ٩٢٪ من سكان الأرض لا يمكن أن تكون لغة عالمية"(٥) ولذلك فإن الوصف الحقيقي للغة الإنجليزية كما يرى ذلك الباحث هو أن اللغة الإنجليزية يمكن أن تعد في هذا العصر لغة الاتصال العالمية بين مختلف الثقافات

والحضارات، هي لغة يتبادل بها المنافع أبناء التجمعات الثقافية المختلفة فيما بينهم، ولا يتكلمون بها داخل هذه التجمعات التي يستعملون فيها لغاتهم الخاصة.

وبذلك يضع هذا الباحث اللغة الإنجليزية في حجمها الحقيقي، بوصفها لغة للاتصال بين المختصين أو من يحتاجونها من الأفراد من جهة، ومن يتعامل معهم من أفراد أو جماعات من تجمعات ثقافية أخرى من جهة أخرى، ولهذا تنتفي الحاجة بها لكل أفراد المجتمع، وإنما يكون إتقانها مطلوباً لمن له اتصال بشكل أو بآخر مع أي عنصر أجنبي حسب تخصصه، سواء كان تاجراً أو دبلوماسياً أو باحثاً، أو غير ذلك.

إن التحدي الذي يواجه اللغة العربية في هذا العصر مرده إلى الشعور المبالغ فيه بأهمية اللغة الأجنبية الناتج غالباً عن الانبهار بكل ما هو أجنبي، والظن الزائف بأن التقدم لا يأتي إلا عن طريق إتقان اللغة الأجنبية للجميع، بل والتحدث بها بين العرب أنفسهم. وغني عن الذكر أن هذا الشعور يأتي من الإحساس بالهزيمة النفسية التي يعاني منها الإنسان العربي في هذا العصر، و الإعجاب المتنامي بصانع الحضارة المعاصرة الذي يمثل المنتصر والغالب. ومعروف رأي ابن خلدون في مثل هذه الحالة التي يعجب فيها المغلوب بالغالب فيتشبه به " في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده " .

إن هذا الإعجاب يبدأ من المجتمع حين يتحذلق بعض الناس باستخدام ألفاظ وتعبيرات لا تدعو إليها الضرورة، وبعضها له أكثر من مرادف بالعربية، مثل كلمة OK التي لها أكثر من مرادف منها: (حسن، طيب، كويس) والكلمة الثانية كانت مستعملة في عاميتنا إلى عهد قريب إلى أن حلت محلها كلمة OK عند كثير من الناس، أما كلمة «كويس» فقد دخلت إلينا من اللهجة المصرية وهي كلمة صحيحة فصيحة.

وتعد أسماء الأدوات الحضارية التي وردت إلينا من أكثر ألوان الدخيل توغلاً في لغتنا، ولكثرتها وعدم ملاحقتها بالتسميات المقابلة لها فإنها تملأ معجمنا المعاصر، ولا شك أن كثرة الدخيل في اللغة يغير من ملامحها ويجعلها أشبه ما تكون باللغة التابعة أو المعتمدة على اللغة الأخرى، مما يحيلها في نهاية الأمر إلى مسخ لا تتبين ملامحه.

والغريب أن الولع باللفظ الأجنبي يؤدي بكثير من الناس إلى ترك اللفظ العربي المتيسر إلى اللفظ الغريب، مثال ذلك كلمة (هاتف) فقد استقرت لدى كثير من العرب وأصبحت مفهومة ومستساغة، ومع ذلك فإن كثيراً منهم ما زالوا يستعملون كلمة (تلفون) ويشتقون منه فعلاً بل إن "المعجم الوسيط" الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أثبتها ووضع لها تعريفاً

ضمن مواده مشيراً إلى أنها من الدخيل وعندما أورد كلمة "هاتف" جعل من معانيها "التلفون أو من يتكلم به" وأشار إلى أنها كلمة مجمعية، وفي ذلك تأصيل لكلمة أجنبية في اللغة ما كان لها أن تدخل المعجم وتكتسب القبول، ما دام قد وجد البديل عنها. ومن صور افتتان الناس باللفظ الأجنبي واستعمالهم إياه مع وجود بديل كلمة Mobile وهي تعني «الهاتف الجوال» فإن كثيراً من الناس في البلاد العربية يستعملون هذا اللفظ الأجنبي، مع وجود أربعة أسماء عربية في الأصل متوافرة على امتداد الوطن العربي هي: الجوال، والنقال والمحمول والخلوي.

ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن الاستعمال الرسمي هو الذي يكسب اللفظ العربي السيرورة، ويجعله راسخاً في الاستعمال الرسمي، ولذلك كانت سورية من البلدان العربية المبكرة التي التفتت إلى هذه الناحية فعندما بدأت الحكومة العربية تمارس نشاطها ألفت لجنة لترجمة المصطلحات الحضارية الدخيلة من التركية والفرنسية.

وعندما أنشئ المجمع اللغوي السوري سنة ١٩١٩م كان من بواكير أعماله دراسة الألفاظ الأجنبية الشائعة في دوائر الدولة، ووضع ألفاظ مقابلة لها، فنقيت اللغة بذلك من كثير من الألفاظ الدخيلة واستبدلت بها ألفاظ عربية.

ولعل مما يحمد لدولتنا السعودية أن الاستعمال الرسمي فيها كان دائماً في صف اللفظ العربي، ولذلك فإننا منذ وقت مبكر لم نصطدم بألفاظ دخيلة كثيرة على المستوى الرسمي، فلم نعرف كلمة "التلغراف" التي شاعت في البلاد العربية، وإنما استعملنا منذ البداية كلمة "برق" ولم نعرف كلمة "بوسطة" وإنما استعملنا رسمياً منذ البداية كلمة "بريد"، كما أننا استعملنا في بداية احتكاكنا الحضاري على المستوى الشعبي بعض الكلمات الدخيلة مثل كلمة "موتر" بمعنى "سيارة" وكلمة "ريل" بمعنى "قطار" وغيرها، ولكن الاستعمال الرسمي ما لبث أن أعاد الأمور إلى نصابها وجعل اللفظ العربي هو السائد. وكان للاستعمال الرسمي الفضل في ترسيخ كلمة "هاتف" وكلمة "جوال".

ويبدو التحدي سافراً للغة العربية في المجتمع بفعل العولمة والتشبه الساذج بالأجنبي عندما تجاهر كثير من المحلات التجارية، والمؤسسات الخاصة والشركات العاملة في المملكة والوطن العربي بكتابة لافتاتها بالأجنبية، وتسطير تقاريرها وصياغة عقودها وإصدار تعليماتها إلى العاملين فيها ـ وإن كانوا عرباً ـ باللغة الأجنبية، الأمر الذي يمس الوضع السيادي للغة العربية بوصفها اللغة الرسمية للمملكة وجميع دول الوطن العربي (حسب ما نص عليه النظام الأساسي للحكم في المملكة

والدساتير السائدة في سائر البلاد العربية) وفي هذه الحالة يرقى الفعل إلى درجة الاستهتار بهيبة الدولة، والانتقاص من كرامة البلاد، وفي بعض البلدان المتقدمة يشكل هذا الفعل جريمة يعاقب عليها القانون.

والواقع أن قرارات دولتنا السعودية كانت دائماً مع نصرة اللغة العربية، وهنالك تعليمات كثيرة تؤكد التأييد الرسمي للغة كي تأخذ مكانها المناسب في المجتمع، لكن المشكلة تكمن في تنفيذ هذه التعليمات ومتابعتها من قبل الجهات المختصة.

وعندما ننظر إلى وضع اللغة العربية في سوق العمل نجد أن المبالغة في أهمية اللغة الإنجليزية واشتراط إجادتها كتابة وقراءة وتحدثاً من قبل الشركات الأجنبية وغير الأجنبية قد أصبح ظاهرة تستحق الوقوف عندها وتأملها بل وتأمل انعكاساتها على مصلحة الوطن وملامح الهوية، ومن المتوقع أن تزداد مزاحمة اللغة الأجنبية للعربية شراسة في سوق العمل مع استفحال ظاهرة العولمة، إذا ترك الحبل لهذه اللغة الأجنبية على الغارب.

ويكفي أن نعرف أن اشتراط إجادة اللغة الإنجليزية ـ سواء كانت ضرورية للعمل أو لم تكن ـ قد وقف حائلاً أمام المواطن العربي في منطقتنا العربية دون الحصول على لقمة العيش، وفتح الباب على مصراعيه لأعداد غفيرة من الأجانب حلوا محل

المواطنين وكلف المواطن العربي الكثير كي يتعلم هذه اللغة ويجيدها من أجل أن ينافس العامل الأجنبي، ومن المنتظر أن تسهم الشركات العالمية العابرة للحدود في تعميق هذا الوضع وجعله أشبه ما يكون بالأمر الواقع، مما يتسبب في استجلاب المزيد من العمالة الأجنبية، وسد الباب أمام المواطن العربي إلا إذا وفى بهذا الشرط المجحف، الذي لا يشترط في أي بلد متقدم.

لقد خلق تكاثر العمال الأجانب وتشبه بعض العرب بهم بهذه الطريقة أزمة لغوية في الوطن العربي، فأصبح المواطن غريباً لغوياً في كثير من المؤسسات والشركات وأماكن النفع العام. مثل المستشفيات والفنادق ووكالات السفر وبعض المطاعم، وأصبح من الواجب على المواطن كي يحصل على مطلوبه من الخدمة أن يتعلم لغة أجنبية، وهو وضع شاذ لا نكاد نجد له مثيلاً في البلاد المتقدمة، إذ إن المسؤولية اللغوية تقع على عاتق العامل الأجنبي فهو الذي يطلب منه عادة إجادة لغة البلاد التي ينوي العمل فيها وليس العكس.

لقد كان من آثار التضخيم الإعلامي لأهمية اللغة الأجنبية وسد باب العمل أمام المواطن العربي دون إجادة هذه اللغة أن ارتفعت الأصوات تنادي بتعليم اللغة الأجنبية للأطفال منذ نعومة أظفارهم بادعاء أن إتقان اللغة الأجنبية إنما يتم في هذه

السن المبكرة، بل إن بعض المدارس أخـذت تعلم بعض المواد العلمية للأطفال باللغة الأجنبية، على أساس أن يتعرف الطالب عليها منذ الصغر لتسهل عليه دراستها في المراحل المتقدمة.

وهذه الأصـوات والممـارسـات تذكـرنا بالأيام الأولى للاستعمار في البلاد العربية مصر وسورية والمغرب العربي، حين أخذ الإنجليز بنجلزة التعليم تمهيداً لطمس الهوية العربية لمصر، وقام الفرنسيون بفرنسة التعليم في بلاد الشام وفي بلاد الشمال الإفريقي العربية للسبب نفسه، وكان العذر الوحيد الظاهر هو جذب هذه البلدان إلى أحضان التقدم والرقي.

والفرق بين الحالين أن الوضع في عصر العولمة يتم بمبادرة تلقائية من العرب العاملين في مجال التربية والتعليم، دون النظر للآثار الخطيرة التي يسببها تعليم اللغة الأجنبية للصغار على انتماءاتهم الوطنية، فيكرس في نفوسهم الغضة التبعية للأجنبي والاستخفاف بكل ما هو عربي، وازدراء التراث العربي والتعلق بأنماط الثقافة الأجنبية الوافدة، وفي ذلك كله تعميق للهزيمة النفسية وتعويق عن النهوض. هذا إلى جانب أن كثيراً من المدارس الخاصة التي انتهجت هذا النهج قد كونت نوعاً من الطبقية في المجتمع الواحد أدت إلى شروخ ثقافية في المجتمع وأسهمت في تفتيت وحدته.

وأكبر مثال على ذلك ما يحدث في لبنان الآن، الذي قادت المدارس الخاصة فيه هذه التجربة منذ وقت مبكر، وذلك بتدريس اللغات الأجنبية للأطفال أولاً ثم بتدريس المواد العلمية لهم منذ المدارس الابتدائية والمتوسطة باللغتين الإنجليزية أو الفرنسية حسب انتماء المدرسة إلى أي من الثقافتين مع تدريس بعض المواد باللغة العربية، وبذلك أقصيت اللغة العربية عن مكانها الطبيعي والطليعي في التعليم، لتحل محلها اللغات الوافدة، التي كونت طبقة جديدة بين أفراد المجتمع تعتمد على الثقافة الأجنبية المكتسبة، واستتبع ذلك ظهور شعور بالنقص لدى خريجي المدارس العربية وذويهم، ولم يلبث التعليم الرسمي أن فتح الباب على مصراعيه للمدارس الرسمية بالقرار رقم ٥٥٨٩ الصادر عام ١٩٩٤م كي تدرس المواد العلمية بالمدارس الابتدائية بإحدى هاتين اللغتين اللتين أخذتا تتصارعان على أرض الواقع، لتنتج بسببهما انتماءات ثقافية متعددة قد تصيب الوحدة الوطنية في الصميم.

وإذا كان هذا القرار قد ساوى بين المدارس في البلاد فإن تلك المساواة لم تكن في الواقع في صالح التحصيل الدراسي بل لا بد أن تكون قد أسهمت بشكل ملموس في ضعف الطلاب في المواد العلمية، لأن تدريس هذه المواد باللغة الأم يعطي الطلاب ذخيرة أوفر، ويحقق جودة أعمق، ويخفف من كثرة الرسوب والتسرب.

إن الدراسات العلمية تشير إلى أن للّغة العلمية بعداً اجتماعياً لا يدركه الطالب الأجنبي يمكن أن يؤثر على الفهم والاستيعاب تأثيراً واضحاً، ففي بحث لصوما بو جودة وفؤاد صياح ـ وهما أستاذان جامعيان لبنانيان والأول منهما مختص في موضوع تعلم العلوم والمفاهيم العلمية ـ نقرأ الآتي: "دلت الدراسات الميدانية في الولايات المتحدة أن للّغة تأثيراً مهماً على استيعاب المفاهيم العلمية ولكن هنالك ما هو أدق إذ يؤكد Gara-way أن العامل اللغوي في تدريس العلوم بلغة أجنبية (والمقصود هنا غربية) يتخذ هنا مظهرين مختلفين:

المظهر الأول يؤثر على الناطقين باللغة الأجنبية وغير الناطقين بها على السواء وهو يتناول الاستعمال اليومي واللغوي لكلمة ما.

أما المظهر الثاني وهو يؤثر على غير الناطقين باللغة الأجنبية من حيث إنه يتعلق بالخلفية الثقافية لهؤلاء الأشخاص، إذ أنهم بالإضافة إلى إمكانية عدم معرفتهم الجيدة للغة الأجنبية يحملون خلفية ثقافية مختلفة عن الخلفية الغربية، وهي تؤثر على كيفية حل المشاكل العلمية.

لذلك، يضيف Garaway، فإن غير الناطقين باللغة الأجنبية الذين يتعلمون العلوم بهذه اللغة يواجهون مشكلة ذات وجهين:

ضعف اللغة واختلاف الثقافة، بالإضافة إلى المزج بين اللغة اليومية واللغة العلمية مع ما يستتبع ذلك من المشكلات في تعليم العلوم، ومن النظريات الخاطئة عند المعلمين افتراضهم أن قدرة التلاميذ على التكلم بلغة ما كافية لاستيعاب مفاهيم علمية بواسطة هذه اللغة.

فإذا ما أخذنا البعد الاجتماعي للغة العلمية بعين الاعتبار لوصلنا إلى الاستنتاج بأن للغة الأم أفضلية في تعليم العلوم. "[٦]

وقد استعرض الباحثان الدراسات التي تناولت هذه القضية في بيئات ودول مختلفة، مثل الدراسة التي قام بها مجموعة من الباحثين حول استيعاب طلاب أستراليين وهنود لمفاهيم عملية تتعلق بطبيعة المادة، [أجابت عليها كل مجموعة منها بلغتها الخاصة فأظهوت نتائج الاختبار عدم وجود اختلاف بين تحصيل المجموعتين مما يدل على أن اللغة ليس لها علاقة باستيعاب المفاهيم العلمية في نظامين تربويين يستخدمان مناهج متشابهة (لانتمائهما إلى مجموعة الكومنولث) ويختلفان في لغة التعليم].

كما استعرضا دراسات مثل هذه على طلاب أسكوتلانديين وماليزيين، وطلاب كينيين درسوا بالإنجليزية وباللغة السواحيلية، كما استعرضا دراسة لباحث آخر اسمه Ehendero

أجراها في الصفوف الابتدائية في نيجيريا بينت أن استخدام اللغة الأم في تعليم العلوم يحسن التحصيل في هذه المادة، ودراسة مجموعة من الباحثين تتناول استخدام اللغة الإنجليزية بشكل حصري ومنع استخدام اللغة المحلية على استيعاب الطلاب للمفاهيم العلمية، وقد أظهرت النتائج أن فهم الطلاب للعلوم قد تأثر بشكل سلبي عند استخدام الإنجليزية بشكل حصري بينما مكن استخدام اللغة الأم من جعل المادة العلمية ذات معنى من خلال ربطها بحياة الطلاب العادية.

وفي ثلاث دراسات أجريت على الطلاب الفلبينيين الذين يستخدمون اللغة الفلبينية في دراسة العلوم تبين أن هؤلاء الطلاب قادرون على فهم التعابير العلمية بشكل أفضل من الطلاب الذين يستخدمون اللغة الإنجليزية[٧].

تلك بعض من دراسات علمية شملت نماذج من دول العالم المختلفة، كلها تثبت بما لا يقبل الشك أو الجدل أن استعمال اللغة الأم وبخاصة في المراحل الأولى من التعليم أولى من استعمال اللغة الأجنبية، لا من باب التعصب القومي أو الشعور العاطفي نحو الذات، وليس من باب رفع الشعارات، ولكن استناداً إلى حقائق موضوعية علمية تنير الطريق للمخططين الذين يريدون لبلادهم أن تمتلك العلم والتقنية في عصر هو عصر العلم والتقنية.

وإذا تركنا هذه الدراسات جانباً ونظرنا في تجارب الدول المتقدمة التي يجدر بنا أن نفيد من تجاربها المفيدة وجدنا أن هذه الدول جميعاً بلا استثناء لا تعلم اللغة الأجنبية في المرحلة الأولى من التعليم كما أنها لا تعلم العلوم بتاتاً بلغة أجنبية في أي مرحلة من مراحل التعليم. فهل غفلت هذه الدول عن الفوائد الكبيرة التي انتبه إليها المخططون التربويون العرب وحدهم؟ ما بالنا ندير ظهورنا لهذه الحقائق الناصعة لنجري وراء سراب اسمه اللغة الأجنبية، ولماذا لا يسعنا ما يسع شعوب الأرض التي خطت خطوات حثيثة في سبيل التقدم باستخدام لغاتها القومية في التعليم بكل مراحله؟ وإلى متى كتب علينا أن نظل ضيوفاً ثقلاء على فتات موائد هذه الأمم المتقدمة، يمنحوننا متى شاءوا ويحرموننا متى شاءوا، وتأبى العولمة في هذه الحالة إلا أن تجعل منا أُجَراء لمشروعاتها، أو مستهلكين لبضائعها، أو سماسرة لأسواقها؟!

أما الإبداع والمشاركة في صنع الحضارة والوقوف أمام الهيمنة الحضارية فلا يكون بالوسائل التي اتبعناها منذ بدأت علاقتنا بالغرب والقائمة على تقديس اللغة الأجنبية، وإنما يتم ذلك بمشروع نهضوي يعمل على توطين العلم والتقنية في البلاد العربية ولن يتم ذلك إلا من خلال الإصلاح التربوي الحقيقي الذي يجعل العرب يتعلمون بلغتهم، ويفكرون بها ويبدعون من

خلالها، مع تهيئة البيئة المتوازنة ذات الاستراتيجية الواحدة التي تتكون من حلقات مترابطة يعتمد بعضها على بعض للوصول إلى الهدف.

إن الاعتزاز باللغة العربية لا يكون من خلال الخطب الرنانة والتعبيرات الشعرية والمديح المتكلف، وإنما يكون من خلال التطبيق العملي لإحلال هذه اللغة محلها اللائق في نفوس الصغار بحيث يُنَشّأون على حبها والتعلق بها وجعلها سهلة ميسرة لهم والبعد بها عن التكلف، وصياغة المادة العلمية والإعلامية والترفيهية لهم بلغة فصحى جميلة محببة وإشعارهم عملياً بقدرتها على استيعاب المنجزات الحضارية وتنمية المهارات اللغوية لدى هؤلاء الطلاب، وإكسابهم القدرة على التفكير المنظم بلغتهم الأم.

ولا يقتصر الأمر على ذلك بل لا بد أن يجد الإنسان العربي لغته فاعلة في المجتمع، مقبولة في المجالات المختلفة من تجارة وصناعة ووسائل إنتاج وتوزيع حتى إذا تخرج الطالب وجد العمل المناسب لا يرده عنه شرط اللغة الإنجليزية إلا إذا كانت طبيعة عمله تتطلب ذلك، في مواقع محددة ومعروفة سلفاً، يتهيأ لها الإنسان أو يؤهل لها حتى نتفادى حالات الإخفاق التي رافقت حركات التعريب في بعض الدول العربية، حين أُهِّل الطلاب بالعربية في جهد وطني شاق ورائع، وعندما خرجوا

إلى الحياة أوصدت الأبواب في وجوههم من قبل المتنفذين من أتباع اللغة الأجنبية، بحجة ضرورة إجادة هذه اللغة، فأجهض الهدف وانكمشت حركة التعريب الإصلاحية، وابتعد الناس عن اللغة العربية ليزدهر التغريب وتتحقق التبعية.

لقد تحدثت حتى الآن عن التحديات التي تواجهها اللغة العربية في عصر العولمة وركزت على وضع المجتمع ومجالات العمل والتعليم الأساسي ولا شك أن هنالك تحديات أخرى تواجه اللغة العربية الفصحى في هذا العصر، منها التحدي الإعلامي، والتحدي اللغوي المتمثل في الازدواجية اللغوية بين العامية والفصحى، والتحدي العلمي والتقني وهذه كلها موضوعات طويلة وعلى جانب من التعقيد ولكنها جميعاً تتصل بما قد أشرت إليه من التخطيط التربوي والعملي الذي لابد من إيجاده من أجل صياغة مشروع جديد للنهوض الحضاري.

إن ما ذكرته من الحديث عن اللغة الأجنبية لا يعني عدم فائدتها أو أهميتها ثقافياً وعلمياً ولا يعني الدعوة إلى الانعزال والتقوقع والاكتفاء بالعربية دون الإطلال على ما عند الآخرين، وإنما يعني توظيف هذه اللغة الأجنبية بما يناسب حاجة المجتمع والأفراد وإعطاء الحجم المناسب لها بوصفها لغة أجنبية لا يحق لها أن تقصي العربية عن مواقعها، ولا أن تجور عليها في ألسنة أهلها أو مجتمعهم.

بقي أن أقول إن أجواء العولمة المنفتحة والمتطورة يمكن أن تعين على إيجاد وسائل وآليات تستخدم في صالح اللغة العربية كي تأخذ مكانتها المأمولة في حياة الإنسان العربي، وتكون عوناً له على النهوض من الكبوة الحضارية، فالتقدم الهائل في وسائل الاتصال من شأنه أن يخدم العربية الفصحى سواء من حيث نشرها أو سهولة التواصل بين الباحثين في قضاياها، كما أن اللغة العربية يمكن أن تفيد من الثورة المعلوماتية من حيث إنتاج البرامج التعليمية والثقافية الجذابة والميسرة لإجادة العربية، وتعميم الإفادة من كنوزها المخبوءة، كما أن البحوث العلمية لتعريب الحواسب الآلية وتطبيق المستجدات في مجال الترجمة الآلية سوف يكون له المردود العظيم على نهضة اللغة واستجابتها لمعطيات هذا العصر عصر العولمة.

وقبل أن أختم هذا الحديث أود أن أزف إليكم خبراً سمعته من أحد الزملاء المشتغلين بدراسات الحاسب الآلي والمعلوماتية مفاده أن دراسة أجريت في اليابان على اللغات العالمية تستهدف معرفة أكثر اللغات وضوحاً صوتياً في استخدامات الحاسب الآلي، أثبتت أن اللغة العربية تتصدر هذه اللغات في هذه الناحية بينما تأتي اللغة الصينية في آخر القائمة مما يؤكد تميز اللغة العربية من ناحية الوضوح الصوتي، وهكذا هي اللغة العربية دائماً هي لغة الإبانة كما قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ بينما تكون اللغات الأخرى كلها لغات رطانة.

الهوامش:

* محاضرة ألقيت ضمن فعاليات جائزة المدينة المنورة يوم الثلاثاء ١٨/٨/١٤٢١ هـ. في قصر الإمارة

١ـ انظر: ألبرت بيرجسن، "قلب نظرية النسق العالمي رأساً على عقب" في **ثقافة العولمة**، إعداد مايكل فيذرستون، ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة سنة ٢٠٠٠م، ص ص ٦٩ وما بعدها.

٢ـ محمد عبد الشفيع عيسى، "رؤية إلى المستقبل العربي في **"العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**، القاهرة: مدبولي ١٩٩٩ م ص ص ١٦٤ .

٣ ـ ثقافة العولمة، مرجع سابق، ص ٧٢ وما بعدها.

٤ ـ ساموبل هنتنجتون، صدام الحضارات، (بالإنجليزية) نيويورك ١٩٩٧م، ٥٩ .

٥ ـ نفسه ص ٦٠ .

٦ـ صوما بو جودة وفؤاد صياح: تعليم العلوم باللغة العربية: اتجاهات وحلول، **اللغة والتعليم**، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٢٠٠٠م، ص ص ١٥١ ـ ١٥٢ .

٧ـ نفسه: ص ص: ١٥٢ ـ ١٥٦ .